

وهي الحصول على «نعم» من شامير للمقترحات الأميركية. فمسألة التمثيل الفلسطيني في عملية السلام بقيت حجر العثرة الأساس الذي حال دون الـ «نعم» الإسرائيلية في جولة المحادثات الثانية. وقالت مصادر سياسية في إسرائيل ان حكومة شامير ستردّ بالإيجاب على الحل الوسط الأميركي، فقط بعد ان يتمّ التوصل الى اتفاق بالنسبة الى تشكيل الوفد الفلسطيني (معاريف، ١٩٩١/٧/٢٣).

وقال مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس انه، في محادثات بيكر - شامير، تمّ، عملياً، الاتفاق تقريباً على كل التفاصيل المتعلقة بعقد المؤتمر في تشرين الاول ( اكتوبر ) المقبل، ومن المحتمل ان ترسل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي الدعوات خلال اسبوع، أو عشرة أيام. ووفقاً لما تمّ الاتفاق عليه، فالمؤتمر سيعقد على مستوى رؤساء الدول، أو وزراء الخارجية. ومن المقرّر ان ترسل الدعوات الى كل من مصر والاردن وسوريا ولبنان وإسرائيل (المصدر نفسه).

وذكرت مصادر اسرائيلية ان شامير رفض الاقتراح الأميركي بايقاف بناء المستوطنات، في مقابل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية. ووصف بيكر هذه المسألة بأنها أحد البنود التي بقيت موضع خلاف (المصدر نفسه).

ويهدف طمأنة حلفائه في الائتلاف، من كتل اليمين الصغيرة، وكذلك المتشدّدين داخل الليكود، أكد شامير، في جلسة الحكومة التي تلت المحادثات مع بيكر، التزام حكومته بكامل «أرض - إسرائيل»، وبعدم اجراء مفاوضات حول القدس وهضبة الجولان والاستمرار في سياسة الاستيطان. مع ذلك، أعرب شامير عن تقاؤل معين بالنسبة الى فرص السلام، مشيراً الى ان لدى الأميركيين انطباعاً ايجابياً من التغيّر المثير الذي طرأ على موقف الرئيس الاسد (هآرتس، ١٩٩١/٧/٢٣).

ونسبت مصادر صحفية اسرائيلية الى الوزير بيكر قوله: «لقد تقبّل الرئيس الاسد كل المواقف التي اتفقنا عليها سوياً. والآن، ليس هناك مجال للتبريرات. فاذا كنتم راغبين في الانضمام الى العملية، فعليكم ان تعترفوا بأن ما حصل هو تغيّر ثوري؛ واذا لم تكونوا راغبين، فلتقولوا لنا ان ما بذل من جهود كان عبثاً» (معاريف، ١٩٩١/٧/٢٣).

المعلّق الصحفي، قولص، ان زيارة بيكر لاسرائيل خطط لها ان تكون قصيرة جداً. وأضاف: «ان الاعتقاد السائد هو ان بيكر سوف يطلب، في هذه المرة، ردّاً غير قابل للتأويل: هل ستحضر اسرائيل مؤتمراً للسلام في الشرق الاوسط، اذا دعيت اليه من جانب الرئيسين، الأميركي والسوفياتي، سوياً مع بقية الاطراف الاقليمية، أم انها ستحاول اشتراط استجابتها للدعوة بشروط مماثلة للشروط التي حددها شامير في رسالته الجوابية الى الرئيس بوش؟» (هآرتس، ١٩٩١/٧/١٩).

ومع انه كان من المقرّر ان يلتقي الوزير بيكر بالترويكا الإسرائيلية (شامير وأرنس وليفي) عشية وصوله اسرائيل، إلا ان الوزير الأميركي قرّر اطلالة اقامته هناك لليوم التالي، لكي يتمكّن، أولاً، من عقد لقاء على انفراد مع شامير، ومن تمّ (في صباح اليوم التالي) مع المسؤولين الثلاثة. وذكرت مصادر صحفية ان شامير كان راضياً عن المحادثات التي أجراها مع بيكر على انفراد، بناء على طلب الاخير. وقال مستشار شامير لشؤون الاتصالات، آفي بازنر، عقب اللقاء، ان الوزير بيكر استعرض، بالتفصيل، مضمون الرسالة السورية الجوابية مع رئيس الحكومة، وانه لم يخصّص وقتاً محدداً لتلقي الردّ الإسرائيلي (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٢).

من ناحية أخرى، قالت مصادر مقرّبة من شامير، عقب المحادثات بينه وبين الوزير بيكر، ان شامير يميل الى الردّ بالإيجاب على مقترحات الولايات المتحدة الأميركية في موضوع مشاركة الامم المتحدة في مؤتمر السلام وعقد المؤتمر من حين لآخر، وذلك في مقابل حصول اسرائيل على ضمانات اميركية مناسبة، لناحية عدم تدخّل أي طرف خارجي في المفاوضات المباشرة، والثنائية، بين اسرائيل وكل طرف عربي، على حدة. الى ذلك، ذكرت المصادر ذاتها ان موضوع التمثيل الفلسطيني، الذي لم يبحث فيه بشكل مفصّل خلال المحادثات بين شامير وبيكر، لا يزال يشكّل حجر عثرة في وجه تقدّم العملية السياسية، وقد يؤدي الى افضال الجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام (دافار، ١٩٩١/٧/٢٢).

ووفقاً لما رشح من أجواء جولة المحادثات الثانية بين الوزير بيكر والمسؤولين الاسرائيليين الثلاثة، فقد اخفق الوزير بيكر في تحقيق مهمته المركزية،